



# المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

د. نضال الجردي

مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة  
لمنطقة الشرق الأوسط- بيروت

# ما هي العدالة الانتقالية؟

- العدالة الانتقالية هي:

- مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع التوصل إلى وفاق مع الإرث الكبير من الانتهاكات التي حدثت في الماضي **لضمان المساءلة وخدمة العدالة** وتحقيق المصالحة.

**عنصراً حاسماً لإطار عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز سيادة القانون**

# آليات العدالة الانتقالية

آليات قضائية

آليات غير قضائية

# الآليات القضائية

محاكم دولية

محاكم وطنية

محاكم مختلطة

# الآليات غير القضائية

لجان الحقيقة  
والمصالحة

جبر الضرر /  
التعويضات

إصلاح  
المؤسسات

تخليد / إحياء  
الذكرى

فحص السجلات

المؤسسات الوطنية  
لحقوق الإنسان

مسائلة  
للجرائم  
الجسيمة

لجان  
حقيقة

الضحايا

إصلاح  
مؤسسي

إحياء  
ذكري

جبر ضرر

جسر للحوار  
بين المجتمع  
والضحايا  
والدولة

مشاركة المرأة  
والضحايا والفئات  
المستضعفة

# المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية

- يمكن للمؤسسات الوطنية أن تلعب دورا هاما في تطوير بيئة تمكينية لمبادرات العدالة الإنتقالية وسيادة القانون والسلام المستدام من خلال احترام قانون حقوق الإنسان .

- من خلال مثلا:

المساعدة في  
الإصلاح  
المؤسسي  
والتشريعي.

توفير تعليم  
حقوق الإنسان

المطالبة بجبر  
الضرر

إجراء التحقيقات وكشف الحقيقة  
والرصد والإبلاغ عن انتهاكات  
حقوق الإنسان

# الآليات القضائية للعدالة الانتقالية مقاضاة الجرائم الدولية

## الموجب القانوني

- الاتفاقات الدولية والعرف الدولي: القانون الدولي الملزم
- القانون المحلي
- المساهمة في بناء حكم القانون



# دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المساءلة والمقاضاة

- لها دورا هاما في ضمان المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب من خلال:
- جمع المعلومات وتوثيق وأرشفة انتهاكات قانون حقوق الإنسان و القانون الإنساني الدولي
- تقديم التوصيات و الدعم والمساعدة في التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان
- نشر التقارير ذات الصلة
- رصد وتسجيل انتهاكات أثناء الصراع و فترات الاستبداد و المراحل الانتقالية

الهدف هو جمع المعلومات الأساسية من أجل المحاكمة في المستقبل، والبحث عن الحقيقة، وضمان جبر الضرر والقيام بأعمال التدقيق.

في غواتيمالا، إنشأ مكتب أمين المظالم لقسم التحقيقات الخاصة للبحث عن الأشخاص المختفين. هذا ساعد في التوصل إلى الحقيقة بشأن مكان وجود مئات من الأفراد في عداد المفقودين.

في النيبال، حققت اللجنة الوطنية لجنة حقوق الإنسان في مجزرة الجيش من 19 شخصا في Doramba في أغسطس 2003. كما حققت في الانتهاكات التي ارتكبت من قبل المتمردين الماويين خلال الحرب الأهلية في البلاد

# إعلان يوم ٢٤ مارس يوماً دولياً للحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق

## الإنسان واحترام كرامة الضحايا

A/RES/65/196

Distr.: General  
3 March 2011

الأمم المتحدة

الجمعية العامة



الحق في  
الحقيقة

الدورة الخامسة والستون  
البنء ٦٣ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/65/451)]

١٩٦/٦٥ - إعلان يوم ٢٤ آذار/مارس يوماً دولياً للحق في معرفة الحقيقة  
فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واحترام  
كرامة الضحايا

إن الجمعية العامة،

إذ تسوّد عيثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(١)</sup> والعهد الدولي  
الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(٢)</sup> وغيرها من الصكوك ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق

## طبيعة لجان الحقيقة والمصالحة

- هيئات غير قضائية.
- تعمل على تقصي الحقائق في أعقاب نزاع ما بغرض توفير سرد عن الأحداث التي وقعت خلال الاضطرابات.
- تصدر تقريراً نهائياً لتقصي الحقائق يتضمن تحديد المسؤوليات والتوصيات.
- تشترك في الالتزام بتقصي الحقائق ومساعدة المجتمعات على التعافي والتحول السلس بعد انتهاء الصراع

## المغرب : لجنة الإنصاف والمصالحة

- في المغرب، دعا المجتمع المدني للكشف الكامل عن الحقيقة حول مصير الضحايا وطبيعة الانتهاكات لحقوق الإنسان التي وقعت أفي الماضي.
- في عام 2003، اصدر المجلس الاستشاري توصيات مفصلة لإنشاء لجنة الإنصاف والمصالحة والتي شكلت لاحقا في عام 2004.
- ثمانية من أعضاء اللجنة كانوا أيضا أعضاء في المجلس الاستشاري.
- ثم كلف المجلس الاستشاري لمتابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بما في ذلك ما يتعلق بالتعويضات وإصلاح المؤسسات.

# كينييا

- أصدرت المؤسسات الوطنية الكينية ورقة موقف توضح المبادئ والشروط المتعلقة بإنشاء لجنة فعّالة للحقيقة والعدالة والمصالحة.
- ضمت هذه التوصيات على سبيل المثال:

- وجوب اعتماد مقاربة شاملة للمساءلة؛
- الاستجابة لإحتياجات الرأي العام الكيني
- التشاور على أوسع نطاق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الحكومة والبرلمان، والمجتمع المدني
- ضمانات إجرائية وهيكلية من أجل ضمان استقلال اللجنة.

# جبر الضرر / التعويضات

- الهدف من عملية جبر الضرر هو تحقيق الإعراف بالأذى الذي تعرض له ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة ومعالجتها.
- واجب الدول أيضاً ضمان حقوق الضحايا بواسطة التعويض عن ما لحق بهم من ضرر ومعاناة.
- ضمان أن تتأسس لجان للحقيقة من خلال عملية تشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، **المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان** والضحايا والنساء وغيرها من مجموعات المستبعدة تقليدياً

# المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان وجبر الضرر

الدعوة إلى اتخاذ تدابير شاملة التعويضات التي تعالج بشكل واسع الضرر الذي عاناه الضحايا.

المساعدة في وضع خطط للتعويضات التي تحدد الانتهاكات وجبر الضرر المناسب لها، وضمان مشاركة الضحايا والفئات المهمشة (المرأة)

الدعوة لبرنامج جبر ضرر عادل ومناسب يتضمن التعويض المادي والمعنوي، وقد يكون ذلك مثلاً في تعويضات مادية، أو منح حق التعليم أو التأمين الصحي أو السكن، أو تعويضات معنوية كتعيين الضحايا في موقع القرار، أو تعويضات رمزية كتخليد الذكرى وبناء النصب...





# الإصلاح المؤسسي

- توفير الظروف التي تمنع تكرار انتهاك حقوق الإنسان.
- تساهم وتساعد في عمليات المحاسبة
- **فحص أهلية الموظفين:** النظر في خلفية الموظفين من خلال إعادة الهيكلة أو التوظيف للتخلص، في مجال الخدمة العامة، من المسؤولين الإستغلاليين والفاستدين (ليبيا: يوم الثلاثاء 13 نوفمبر رفضت هيئة النزاهة تعيينات 4 وزراء في الحكومة الجديدة).
- **الإصلاح الهيكلي:** إعادة هيكلة المؤسسات بهدف تعزيز النزاهة والشرعية، من خلال ضمان المحاسبة وبناء الإستقلالية.
- **الإشراف:** إنشاء هيئات الإشراف والتفتيش ضمن مؤسسات الدولة لضمان المحاسبة

- **إصلاح تشريعي:** مثل اعتماد تعديلات دستورية أو اعتماد معاهدات دولية لحقوق الإنسان لضمان حماية حقوق الإنسان وتشجيعها.
- **نزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج:** حل التنظيمات المسلحة وتوفير التدابير والوسائل التي تأخذ بالعدالة، والتي يمكن للمحاربين السابقين من خلالها إعادة الانضمام إلى المجتمع المدني.
- **التدريب المستمر:** برامج التدريب للمبشرين والموظفين في مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة.

هناك دور  
للمؤسسة الوطنية  
في كل ذلك!

# المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والإصلاح المؤسسي

- المطالبة باليات تدقيق ورصد تنفيذها

تشجيع وضع مبادئ توجيهية فعالة لفحص العمليات لكي تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان تتضمن:

- تقييم حالة المؤسسات العامة والاحتياجات، وتحديد متطلبات الوظيفة ومعايير السلامة، وتوضيح آليات عملية الإصلاح

- مراقبة التعيينات في المناصب العامة لضمان أن أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لا يسمح لهم ممارسة السلطة العامة أو تمت اقالتهم من مناصبهم.

- التأكد من أن عمليات الفحص عادلة ومعقولة ومنتثلة للمعايير الدولية

# غواتيمالا

- أنشئ أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان وحدة فحص للإصلاح المؤسسي والتدقيق
- وضع قاعدة بيانات عن الجناة المزعومين . وقد تم استخدام قاعدة البيانات هذه كأداة للطعن في تعيين الموظفين العموميين.

شكراً